في غمرة الانتخابات: أية آفاق للمسار السياسي في تونس

بقلم غسان بسباس

نشر هذا المقال في "الجريدة المدنيّة" في عددها 15 المؤرّخ بيوم 29. أوت/آب 2019. "الجريدة المدنيّة" هي ملحق شهري لجريدة الاتّحاد العام التونسي للشغل "الشعب". تصدر "الجريدة المدنيّة" بدعم من مؤسّسة روزا لوكسمبورغ مكتب شمال إفريقيا.

دماء الشهداء ومعاناة الجرحى وتضحيات آلاف المناضلين النقابيين والسياسيين والحقوقيين وتضامن عائلاتهم وأنصارهم نجحت ذات جانفي 2011 في خلق قوة جماعية رهيبة أسهمت في إسقاط رأس سلطة الاستبداد والإفساد والتفريط في سيادة البلاد، وبقي النظام مرتبكا يبحث عن وصفات احتواء هذا المد الشعبي الواسع والذي بقيت ارتداداته الأولى إلى حدود فض اعتصام القصبة2 وتولي الرئيس السابق الباجي قايد السبسي رئاسة الوزراء والتوسيع في تركيبة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في غرة مارس 2011. ومن بين الترتيبات الأساسية لمسار غرة مارس 2011: إنجاز انتخابات المجلس الوطني التأسيسي تحت إشراف إدارة انتخابية مستقلة وفي ظل قانون انتخابي يضمن حدا معقولا من الحرية والتعددية -مقارنة بالوضع السابق- بالتوازي مع سن مجموعة من القوانين "التحررية" في مجال الإعلام وتنظم الجمعيات والأحزاب.

ومن السمات الأساسية لهذا المسار:

1- مركزية العملية السياسية والتلويح بإمكانية إصلاح الوضع وانفراجه في خضم كل فترة انتخابية وفي أعقابها. وإثر كل انتخابات يتم التبرم من العجز على النهوض بالوضع والخروج من أتون الأزمات، والترويج لأن الحل في الانتخابات القادمة وهكذا دواليك. عدا عن تأكيد السياسيين المرتبطين بمراكز القوى القديمة أن العائق دون الخروج من الأزمة هو النظام السياسي الراهن والنظام الانتخابي لأنهما لا يسمحان لطرف بإحكام قبضته على الحكم ويسمح بتمثيل ما للتنويعات السياسية الضعيفة ماليا وجماهيريا.
2- محدودية الإصلاحات السياسية والاكتفاء بموجة الإصلاحات القانونية للفترة الأولى إلى حدود انتخابات 2011 وعدم البناء عليها أو تلافي نقائصها في اتجاه يضمن الحفاظ على قيامها على مبدإ "الحرية" بالأساس. كما أحجم الائتلاف الطبقي الحاكم (وممثلوه من أحزاب سياسية) عن

مواءمة المنظومة التشريعية مع أحكام دستور جانفي 2014 خاصة في مجال الحقوق والحريات العامة والفردية، إضافة إلى تعطيل تشكيل محكمة دستورية محترمة والعمل الحثيث على تعطيل وإرباك معظم الهيئات التعديلية (هيئات دستورية أو بمقتضى قوانين أساسية) ومحاولة الهيمنة عليها سواءا عبر التعيينات وآلياتها أو عبر الضغط على الميزانيات أو حتى عدم احترام قراراتها وعدم إسنادها في تنفيذها (الهايكا، هيئة الانتخابات، هيئة الحقيقة والكرامة، هيئة الوقاية من التعذيب..)

3- الإهمال التام للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتحرير ممكنات التطور في الاقتصاد التونسي بما يحفظ الكرامة والحرية والسيادة الوطنية. بل حافظت جميع الحكومات المتعاقبة منذ 2011 على نفس الخيارات الفاشلة لسلطة بن على (وأحيانا بنفس رموز الفشل من خبرائه ووزرائه)، وعمقتها بإغراق البلاد بالمديونية والارتهان التام لمصالح كبار الموردين والمهربين والمضاربين وكبار المستثمرين في قطاعات الخدمات على حساب مصالح معظم فئات المجتمع باعتبارهم الممولين الأساسيين للحملات الانتخابية وللأحزاب السياسية وللمهيمنين على المشهد الإعلامي.

وقد تمكن عرابو "مسار غرة مارس 2011" من خلق التفاف واسع حول خيار "مركزية العملية السياسية" وتأجيل باقي الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية العاجلة والضرورية إلى حين الانتهاء من الانتخابات التأسيسية وإنجاحها، وقد ساندت معظم المنظمات الوطنية والأحزاب السياسية هذا التمشي عدا بعض الفعاليات والتنظيمات والشخصيات التي حذرت من هذا التمشي باعتباره يلتف على المطالب الشعبية في الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، وباعتباره مسارا تسويفيا لا يحقق التلازم بين الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وباعتباره لا يضمن تمثيلية حقيقية لمصالح أوسع الفئات المضطهدة بقدر ما سيكون فيه المال السياسي الفاسد والإشهار السياسي والإعلام المتواطئ مع مراكز القوى وأجهزة الحكم فيصلا، ودعت بالتالي إلى مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي.

وقد شهدت انتخابات 2011 أكبر مستوى من الإقبال على التسجيل (أربعة ملايين ومائتي ألف ناخب أي حوالي 52% من التونسيين الذين لهم حق الانتخاب[1]) ومن الإقبال على التصويت (حوالي ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف أي بنسبة 90% من الناخبين المسجلين إراديا ونسبة 47% ممن لهم حق الانتخاب[2])، ورغم ذلك كانت بعض المؤشرات في علاقة بتسجيل ومشاركة الشباب وسكان المناطق الريفية التي أنبأت بصعوبات قادمة للمسار السياسي إن لم يتمّ تلافيها. حيث لم تتجاوز نسبة تسجيل الشباب على سبيل المثال 30% من مجمل من لهم حق الانتخاب، ولم تتجاوز نسبة إقبال الشباب من بين المسجلين 30% أي حوالي 9 بالمائة من مجموع الشباب التونسي فحسب شاركوا في الانتخابات، في حين راوح البقية بين اللامبالاة والمقاطعة، ولهذا الأمر دلالات على مجمل مآلات الاحتقان الاجتماعي والسياسي الذي شهدته البلاد منذ 2011 وفي ظل مختلف الحكومات المتعاقبة.

في حين كانت نسبة المشاركة العامة في الانتخابات التشريعية 2014 حوالي 65 بالمائة من الناخبين المسجلين إراديا[3]، أما في الانتخابات البلدية في ماي 2018 لم تتجاوز نسبة المشاركة 33,7 بالمائة[4].

وأولى الملاحظات أن نسبة مشاركة المسجلين في الانتخابات اتخذت نسقا متسارعا في التراجع، علاوة على تراجع نسبة المسجلين من عموم المواطنين الذين لهم حق الانتخاب، وهذا التراجع السريع مؤذن بإشكاليات جدية وتهديدات لعموم المسار السياسي في تونس.

أما اليوم، وبعد حوالي تسع سنوات من الهبة الشعبية الشاملة 17 ديسمبر-28 فيفري 2011، وبعد ثماني سنوات من الحماسة الانتخابية الأولى، تأتي الانتخابات التشريعية والرئاسية وسط لامبالاة متفاقمة في عموم الشعب التونسي وفئاته المضطهدة مع تواصل بعض الدعوات المحدودة والهامشية للمقاطعة، وتخوفات جدية من المساهمين في المسار الانتخابي من تسجيل مستويات قياسية من العزوف عن التصويت والمشاركة في الانتخابات.

فما هي أسباب هذه اللامبالاة؟ وأية تأثيرات محتملة لها على المسار السياسي في البلاد؟

كانت الحماسة النسبية لانتخابات 2011 مرتبطة بآمال كبيرة في الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها البلاد منذ بداية الألفية وتزامنها مع اشتداد القمع والتضييق على مختلف الحقوق والحريات وهيمنة المافيا المرتبطة بدوائر القصر (بن علي، الطرابلسية، المبروك، الجيلاني، شيبوب، بوجبل..) وحاشيتها على مقدرات البلاد وخنقها لكل منافسة أو مبادرة. كانت الحماسة عارمة لتجسيد شعاري "شغل حرية كرامة وطنية" و "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق". كانت الأوهام كبيرة في أن الانتخابات بإمكانها تصعيد نخبة سياسية ملتزمة بقضايا الوطن والشعب وتدافع عن السيادة والكرامة وطموحات التحرر. كانت الحماسة نتيجة لعملية اختزالية تلغي قدرة الائتلاف الطبقي الحاكم على تجديد دمائه وتعزيز تحالفاته بمكونات جديدة وبنخبة سياسية لا تتعارض مع مصالحه وينجح في احتوائها واستزلامها، حماسة تلغي من الاعتبار جملة الثغرات في المسار الانتخابي (بتشريعاته وترتيباته ومؤسساته) التي بإمكان الائتلاف الطبقي الحاكم الهيمنة بنسبة كبيرة على نتائج الانتخابات مع هامش ضئيل للتنوع والخطإ.

ولئن كان التمرد على قواعد اللعبة الانتخابية منذ 2011 جليا[5]، إلا أنه مافتئ يتفاقم من انتخابات لأخرى بشكل أضحت معه العملية الانتخابية ممجوجة. فتكرس شيئا فشيئا، مثل مجالات أخرى، خيار "الإفلات من العقاب" والتمرد على مؤسسات الدولة وخاصة الهيئات التعديلية من أطراف فاعلة في السلطة وفي النظام.

كما تميزت هذه السنوات الثمانية بالتوظيف الصارخ لإمكانيات الدولة وأجهزتها التنفيذية/الإدارية، والأمنية والقضائية لتصفية الخصوم وتوجيه الرأي العام وافتعال المعارك والخصومات، أو لحماية المقربين من هذا الجناح أو ذاك من الائتلاف الطبقي الحاكم وتعبيراته السياسية المختلفة. ومن ذلك تعطيل الكشف عن الحقيقة وعدم محاسبة المسؤولين في قضايا الشهداء والجرحى وتبييضهم وتفاقم معاناة جرحى الثورة بدون إحاطة جدية من الدولة وتركهم للموت البطيء، وصولا إلى طمس الحقائق وتمييعها في علاقة بقضايا التسفير والاغتيالات السياسية والجهاز السري لحركة النهضة[6]، مرورا بالانتقائية في التعاطي مع قضايا الفساد سواءا منها المتعلقة بسلطة بن علي وحاشيته أو المافيات الجديدة.

وختاما تميز مسار "الانتقال الديمقراطي"[7] بضعف النجاعة على مستوى الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مستوى استكمال المؤسسات الدستورية[8]، وعلى مستوى سن التشريعات المنسجمة مع أهداف تحقيق السيادة الوطنية[9] وتحصين المسار الديمقراطي ومكتسبات 2011. بل أكثر من ذلك تميز بارتهان النخبة السياسية الحاكمة لمصالح وصراعات اللوبيات المختلفة وخاصة العائلات المحتكرة للثروة، وتجندها لتمرير مشاريع القوانين التي تخدم مصالحها واحتكاراتها[10] حتى وإن تناقضت مع المصالح الجوهرية للبلاد وغالبية فئات الشعب.

ومن الملحوظ بشكل ملفت في الانتخابات الحالية هو تشتت الترشحات للتشريعية والرئاسية خاصة في صلب ممثلي الائتلاف الطبقي الحاكم سواءا ممن كانوا في قيادة معسكر اعتصام الرحيل[11] أو في قيادة معسكر "اعتصام الشرعية"[12]، وهو ماينذر بأن البلاد مقبلة على صراعات طاحنة ومفتوحة بين مختلف

أجنحة وفئات الائتلاف الطبقي الحاكم كنتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية وتقلص حجم الغنيمة وشح التمويلات الأجنبية المحتملة، ونظرا لأنها لم تجد بعد التوليفة التي تسمح بإرضاء مطامع مختلف مكونات الائتلاف الطبقي، واحتمال المضي في استعداء واستبعاد الشرائح الدنيا منه وإلحاقها بالغاضبين والمعارضين لسلطة "غرة مارس 2011".

وكان من الممكن أن يكون تشتت أجنحة الائتلاف الطبقي الحاكم فرصة للتقدم خطوات ملموسة في إسقاط سلطة الإفساد والتفريط في سيادة البلاد (أو على الأقل إضعافها وافتكاك مكاسب جديدة) لولا أن قوى الصمود والاشتباك مع السلطة من داخل مسار "الانتقال الديمقراطي" تدخل هي الأخرى المعركة الانتخابية مشتتة مرتبكة في توجيه سهامها للخصوم الطبقيين والوطنيين، متصارعة فيما بينها. وحتى القوى التي تعتبر نفسها مقاومة لمسار الانتقال الديمقراطي، مقاطعة لانتخاباته وأكثر انحيازا لمصالح الشعب وتجذرا في السعي لإسقاط "سلطة غرة مارس 2011" تواكب هذه الانتخابات وهذه الصراعات وهي في وضع أكثر تشتتا وضعف تنظم وموارد وضعف انغراس شعبي من وضعها في 2014، بل إن جهوزيتها لتأطير المعارك المحتملة أو المد الانتفاضي المرتقب شبه منعدمة. كل هذه المعطيات تشكل خطرا على مستقبل الشعب والبلاد وعلى مستقبل المكتسبات القليلة لانتفاضة 2011 في مجال "الحريات السياسية" و "العملية الانتخابية" وحرية التعبير والتنظم رغم النقائص والثغرات والمخاطر التي تحف بهذه المكتسبات وعدم التقدم في تحصينها وتطويرها بما يخدم مصالح غالبية المجتمع المضطهدة.

في الحوصلة، العملية السياسية الراهنة مكسب مهم شكليا، ولكنه محدود جدا لأن سطوة الائتلاف الطبقي الحاكم تسعى إلى إفراغه من مضامينه وتحجيمه وتجييره لما يحقق استمرار وتدعيم مصالحه.

كما أن هذا المسار يعاني من "هشاشة العظام" أي أنه قادر على الانهيار مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وضعف إنتاج الثروة ومعاداة الفئات المهيمنة للإنتاج الحقيقي والدائم للثروة وارتباط مصالحها بمصالح شركائها من القوى الامبريالية. فالديمقراطية السياسية في أشباه المستعمرات تبقى "قوسا عابرا" ما لم تتعزز بنهضة اقتصادية حقيقية وإصلاح زراعي عميق، وبتحرير المجتمع من ربقة العلاقات الإقطاعية المشوهة وما تفرزه من إيديولوجيا قمعية وعلاقات هيمنة على المرأة وعلى صغار الفلاحين والمزارعين والمهمشين، وعلى التنويعات الإثنية والثقافية والجنسية. تبقى "المسارات الانتخابية" رغم -مكاسبها- "قوسا عابرا" طالما لم تتعزز بكنس الفئات الأكثر إضرارا وإفسادا للاقتصاد والمجتمع والأكثر احتجازا لتطورهما وتشويها لهما، وطالما لم تتقدم في تحرير القرار السيادي واسترجاع السيادة الوطنية والشعبية على القرار وعلى الثروات والتحالفات. ولنا في التاريخ العربي كثير من الأقواس العابرة مثل مصر قبل انقلاب "الضباط الأحرار" سنة 1952، أو العراق قبل الانقلاب العسكري لعبد الكريم قاسم سنة 1958[13]، ولبنان قبل الحرب الأهلية في 1958 وفي 1975، والسودان قبل انقلاب جبهة الإنقاذ الإسلامية في 1989 وموريطانيا بعد الإطاحة بمعاوية ولد الطايع سنة 2005 وقبل الانقلاب العسكري لمحمد ولد عبد العزيز سنة 2008.

فاستمراء النخب السياسية وخاصة منها الحاكمة للعبث الشكلاني الانتخابي وللبهلوانيات البرلمانية والوزارية والسياحة الحزبية وللاستزلام وبيع الولاءات، واستكانة النخب المشتبكة مع السلطة للمقولة الخادعة بأن "لارجعة عن مسار الانتخابات والديمقراطية" وأن الطريق الأساسي للتغيير وللسلطة هو "الإصلاحات البرلمانية والانتخابات"، وتقاعس النخب والتنظيمات التي تدعي الجذرية والمقاومة والثورية عن تطوير تنظمها وانغراسها ونجاعة نضالها وخططها و اكتفاءها بالركون إلى التشكي من "خذلان الإصلاحيين البرلمانيين والتفاف الرجعية بشقيها على الانتفاضة ومكاسبها"...كل هذا يجعل الديمقراطية الهشة مهددة بخطر الانقلاب الأمني_العسكري والنكوص إلى الاستبداد أو بخطر التناحر الحاد بين مكونات الائتلاف الطبقي الرجعي الحاكم وفرض حرب أهلية رجعية على بلادنا.

فلنحفظ بلادنا وشعبنا من الأذى ولنثابر على النضال والمقاومة من أجل تحصين المكتسبات وتعزيزها وتطويرها وتوسيعها.

---

[1] تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لسنة 2011 المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

[2] نفس المصدر السابق.

[3] ثلاثة ملايين و400 ألف من جملة حوالي خمسة ملايين و250 ألف تونسي (موقع جريدة الصباح، الخميس 30 أكتوبر 2014)، والملاحظ أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات خلافا لانتخابات 2011 تجنبت تمكين من لم يبادروا بالتسجيل الإرادي من التسجيل الآلي ومن تخصيص مكاتب اقتراع لهم، كما لم تقدم نسب المشاركة مقارنة بعموم من لهم حق التسجيل والانتخاب. وقد تراجع عدد المصوتين بـ400 ألف صوت مقارنة ب2011، رغم ارتفاع عدد الناخبين المسجلين إراديا بحوالي مليون مواطن تونسي.

[4] رغم الطبيعة الخاصة للانتخابات البلدية التي تعتبر أكثر قربا للمواطن ومشاغله، والعلاقة مع المرشحين تكون وطيدة أكثر بحكم المعرفة الشخصية بهم وصغر أغلب الدوائر الانتخابية البلدية. كما تتدهور نسب المشاركة أكثر في انتخابات إعادة المجالس البلدية التي شهدت إشكاليات في هذه السنة (باردو، سوق الجديد، السرس، تيبار، العيون...)

[5] الإشهار السياسي، سبر الآراء الموجه، التغطية الإعلامية الغير متوازنة والغير منصفة، المخالفات الانتخابية وشراء الأصوات...

[6] رغم المجهود الرائع والتمشي المبدع الذي تتوخاه هيئة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي ومجموعة "محامون ضد التمكين" في كشف الحقائق والتقصي عنها والمثابرة على الضغط من أجل التقدم في الإجراءات القانونية خاصة منذ الكشف عن ملف "مصطفى خذر" وحيثياته.

[7] المصطلح غير دقيق لأنه من جهة المرحلة في 2011 كانت مرحلة "خلق ديمقراطي بعد قطيعة مع سلطة استبدادية" وليس انتقالا سلسا داخل نفس السلطة (حتى وإن تواصل نفس النظام)، إضافة إلى أن هذا المصطلح خلق في مخابر الممولين الأجانب مثله مثل "ثورة الياسمين" والربيع العربي" وأغرقوا به ندوات المجتمع المدني والسياسي لتمريره. كما أن مصطلح "الانتقال الديمقراطي" لا يستجيب لحاجيات المجتمع التونسي واقتصاده في خلق ديمقراطية اجتماعية وتحرير حقيقي لعلاقات الإنتاج فيه من هيمنة العائلات المرتكزة على الاقتصاد الريعي الطفيلي المضارب وارتباطاتهم بمصالح شركائهم الأجانب في كبرى الاقتصادات العالمية في أوروبا والولايات المتحدة وتركيا والخليج وحتى الكيان الصهيوني.

[8] تعطل تشكيل المحكمة الدستورية والهيئات الدستورية المستقلة على سبيل المثال.

[9] مشروع قانون التدقيق في المديونية، مشروع قانون تجريم التطبيع مع العدو الصهيوني، مشروع تقنين وتنظيم "سبر الآراء" على سبيل المثال.

[10] آخرها في قانون المالية لسنة 2019 بإعفاء أصحاب المساحات الكبرى والشركات البترولية والبنوك وشركات الاتصالات من إحدى الضرائب دونا عن بقية القطاعات وذلك في مفتتح سنة انتخابية. وكذلك الإصرار على تمرير قانون "المصالحة الإدارية" في سبتمبر 2017 وبخروقات جمة ودون تحقيق جدوى اقتصادية ومالية حقيقية لاقتصاد البلاد وماليتها.

[11] اليمين "الحداثي" من تجمعيين وروافد نقابية بيروقراطية ويسارية متفسخة شكلت "نداء تونس في مرحلة ما، والذي تشتت حاليا بين كل من نداء تونس وتحيا تونس وقلب تونس وأمل تونس وحزب البديل والمشروع.

[12] اليمين "الديني" والمحافظ المتركز أساسا في النهضة ولكن أيضا في تعبيرات شعبوية وذات نزعات لاحتكار "صفة الثورية" مثل "ائتلاف الكرامة" سليل "روابط حماية الثورة" و"المنظمة التونسية للشغل" سيئتي الذكر وفي "حراك تونس الإرادة" للرئيس السابق المنصف المرزوقي وتحالفه مع حركة وفاء لعبد الرؤوف العيادي.

[13] توصيف الانقلاب العسكري لا ينفي أهمية المكتسبات الوطنية والاجتماعية لثورة يوليو 52 في مصر وثورة تموز 1958 في العراق، وإنما هو توصيف للتقنية السياسية المستعملة في إحداث التغيير في السلطة.